

مساهمة منتجات التصكيك الإسلامي في إدارة سيولة البنوك الإسلامية "دراسة حالة مصرف السلام-الجزائر

د. إيمان بومود⁽¹⁾ د. هاجر مقراني⁽²⁾

1- جامعة باجي مختار - عنابة، boumoud23@gmail.com

2- جامعة باجي مختار - عنابة، Mokrani-hadjer@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2024/01/15

تاريخ المراجعة: 2023/12/25

تاريخ الإيداع: 2022 /12/21

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع السيولة في البنوك الإسلامية بالجزائر، وهذا من خلال دراسة إمكانية تبني آلية التصكيك الإسلامي كأداة تساهم في إدارة السيولة على مستوى البنوك الإسلامية. تم التطرق إلى دراسة حالة مصرف السلام- الجزائر، والذي يعتبر بنكا إسلاميا ناجحا في تقديم الخدمات المالية الإسلامية. تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تبني آلية التصكيك الإسلامي في مصرف السلام- الجزائر قد جوبه بجملة من العوائق التي حالت دون تطبيق هذه الآلية.

الكلمات المفتاحية: بنوك إسلامية، سيولة، صكوك إسلامية، آلية تصكيك إسلامي، مصرف السلام-الجزائر.

The contribution of Islamic bond products to the management of Islamic banks' liquidity, a case study of Al Salam Bank - Algeria

Abstract

This study aims to shed light on the issue of liquidity in Islamic banks in Algeria, by examining the possibility of adopting the sukuk (Islamic bonds) mechanism as a tool that contributes to liquidity management at the level of the Islamic banks. We study the case of Al-Salam Bank-Algeria, which is considered as a successful Islamic bank in providing Islamic financial services. A set of results has been reached, the most important of which is that the adoption of the Islamic sukuk mechanism in Al Salam Bank - Algeria has been met with a number of obstacles that prevented the application of this mechanism.

Keywords: Islamic banks, liquidity, Islamic sukuk, Islamic securitization mechanism, Al Salam Bank - Algeria.

La contribution des produits obligataires islamiques à la gestion de la liquidité des banques islamiques, une étude de cas d'Al Salam Bank - Algérie

Résumé

Cette étude vise à éclairer la problématique de la liquidité dans les banques islamiques en Algérie, en examinant la possibilité d'adopter le mécanisme des sukuku (obligations islamiques) comme outil contribuant à la gestion de la liquidité au niveau des banques islamiques. Nous étudions le cas d'Al-Salam Bank-Algérie, qui est considérée comme une banque islamique performante dans la fourniture de services financiers islamiques.

Un ensemble de résultats a été atteint, dont le plus important est que l'adoption du mécanisme des sukuku islamiques à Al Salam Bank - Algérie s'est heurtée à un certain nombre d'obstacles qui ont empêché l'application de ce mécanisme.

Mots-clés : Banques islamiques, liquidité, sukuku islamiques, mécanisme de titrisation islamique, Al Salam Bank - Algérie.

مع التطور الكبير التي عرفته البنوك الإسلامية بعد أزمة 2008 والزيادة الكبيرة الذي شهدها حجم الطلب على مختلف منتجاتها، إضافة إلى نجاحها العالمي الذي صاحبه زيادة حجم الودائع عما كان النقدية الداخلة عن تلك الخارجة الأمر الذي أدى إلى زيادة رصيد السيولة عن الرصيد الواجب الاحتفاظ به، نجم عنه وإذا ما تم تسليط الضوء على البنوك الإسلامية في الجزائر وُجد بأنها شهدت نفس السلوك بعد أزمة 2008 حيث شهدت إدارة السيولة لديها نفس المشكلة التي عاشتها البنوك الإسلامية في العالم خصوصا وأن البنوك الإسلامية في الجزائر لا تستطيع التصرف في فائض السيولة مثلما تفعل مثيلاتها من البنوك التجارية الجزائرية التي تتعامل بالأدوات والأساليب القائمة على الفائدة الربوية، إذ تستطيع هذه الأخيرة أن تودع فائض السيولة لديها في أي وقت وحسب أي مدة لدى بنوك أخرى بسعر الفائدة السائد في السوق، أو تودعها لدى البنك المركزي، وكذلك نفس الأمر بالنسبة لحالة العجز حيث يمكنها الاقتراض بفائدة من المؤسسات المالية والبنوك.

تجد البنوك الإسلامية عوائق كبيرة في إدارة السيولة خاصة في حالة العجز ونظرا لتأثيراته المباشرة على حياة البنك وستميريته وذلك لصعوبة حصوله على عوائد نقدية بطريقة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، كما تواجه نفس الصعوبة في حال امتلاكها فائضا في السيولة الذي يؤثر على عدم توظيفه على ربحية البنك ونموه. من هنا بدأت جهود الباحثين في المالية الإسلامية للبحث من أجل هيكلة منتج إسلامي يتوافق مع أحكام الشريعة لإدارة خلل التوازن وخاصة في فائض السيولة الذي أصبحت تواجهه البنوك الإسلامية محليا وعالميا، فظهرت منتجات التصكيك المدرجة في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)⁽¹⁾، كإحدى أهم الأدوات الاستثمارية الواعدة وأبرز منتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي تمت هيكلتها للمساهمة وبشكل أساسي في إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية كأداة استثمارية من جهة ووسيلة لتسييل أصولها الصعب تحويلها لسيولة من جهة أخرى.

على هذا الأساس ومن خلال ما سبق ذكره فإن السؤال الجوهرى المطروح الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي:

كيف تساهم منتجات التصكيك الإسلامي في إدارة سيولة البنوك الإسلامية؟

وبهدف التحليل المعمق لهذه الإشكالية. تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي آليات إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية؟
- هل يتبنى مصرف السلام-الجزائر منتجات التصكيك الإسلامي كآلية لإدارة سيولته؟
- ما هي متطلبات إدراج منتجات التصكيك الإسلامي في مصرف السلام-الجزائر لتحسين إدارة سيولته؟
- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجتها لموضوع يندرج ضمن الصيرفة الإسلامية في الجزائر التي أصبحت تكتسب أهمية كبرى بسبب نجاحها الباهر في مختلف البلدان التي تبنتها بطريقة علمية مدروسة. حيث جاءت هذه الدراسة لتركز على جانب السيولة وطرق إدارتها لدى البنوك الإسلامية في الجزائر نظرا لاعتبارها من أكبر التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية عامة والعاملة في الجزائر على وجه الخصوص.

- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على الخلفيات الأساسية لعملية التصكيك الإسلامي؛
- إبراز ضوابط إصدار وتداول وإضفاء الصكوك؛
- معرفة واقع السيولة لدى البنوك الإسلامية في الجزائر؛
- معرفة مدى حاجة البنوك الإسلامية في الجزائر إلى آلية التصكيك الإسلامي من أجل التحكم أكثر في سيولتها.

- الدراسات السابقة:

بصدد إعداد هذه الدراسة، تم الاطلاع على بعض الرسائل والمقالات التي تناولت جانباً من موضوع الدراسة وهي أساساً:

نزار سناء، (2016): "دور آلية التوريق المصرفي والتصكيك الإسلامي في سوق رأس المال دراسة حالة سوق رأس المال الماليزي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول "ما هو دور آليتي التوريق المصرفي والتصكيك الإسلامي في تفعيل سوق رأس المال الماليزي"، والهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أساسيات ودور كل من التصكيك الإسلامي والتوريق المصرفي في سوق رأس المال الماليزي إضافة إلى توضيح كيفية الإصدار وتداول الصكوك في السوق المالي ودور الجهات الرقابية في ذلك. كما خلصت الدراسة إلى نتائج واقتراحات يمكن أن تستفيد منها الدول العربية وبالأخص الجزائر بناء على الدروس المستفادة من التجربة الماليزية، نذكر منها:

- للصكوك الإسلامية دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - يعد سوق رأس المال الإسلامي أداة ووسيلة فعالة لدعم المصرفية الإسلامية ودعم نمو البنوك الإسلامية.
 - تتمتع الصكوك الإسلامية بمرونة عالية، وذلك لإمكانية إصدارها في جميع الجوانب الاقتصادية.
- عبد الكريم هارون، عبد الكريم طه، (2016):** "تقويم تجربة استخدام الصكوك الإسلامية كأداة لإدارة السيولة في الجهاز المصرفي السوداني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في المحاسبة والتمويل عن كلية الاقتصاد والتنمية الريفية قسم المحاسبة والتمويل، حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول "التحقق من استخدام الصكوك كأداة لإدارة السيولة في الجهاز المصرفي السوداني في ظل شح وندرة الأدوات المالية المتاحة للمصارف الإسلامية لإدارة سيولتها". والهدف من هذه الدراسة هو تحليل ودراسة دور الصكوك كأداة مالية لإدارة سيولة الجهاز المصرفي السوداني ودورها كآلية سوق مفتوحة، كما خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، نذكر منها:

- تميزت الصكوك الإسلامية بأنها إحدى أهم أداة لإدارة سيولة الجهاز المصرفي وآلية غير مباشرة فعالة ضمن السياسة النقدية للبنك المركزي للسيطرة على حجم وكميات السيولة في الاقتصاد قبضاً وبسطاً.
- تساهم الصكوك الإسلامية كأداة لإدارة السيولة في الجهاز المصرفي في رفع الكفاءة المالية والإنتاجية للمصارف وتؤدي إلى نمو مواردها المالية وتزيد من معدل دوران أصولها.

زيتوني عبد القادر، (2017): "دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية_دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2003-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك. حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول "ماهية الحلول التي يمكن أن تتيحها آلية التصكيك الإسلامية للمصارف الإسلامية في سبيل تفعيل نشاطها الاستثماري طويل الأجل؟" والهدف من هذه الدراسة هو بيان دور التصكيك الإسلامي في تفعيل استثمارات المصارف الإسلامية طويلة الأجل، وذلك بتحليل النشاط الاستثماري لعينة من المصارف الإسلامية، إضافة إلى التعريف بآلية التصكيك الإسلامي وبيان أثر إصدارها على حركة الاستثمار طويل الأجل بالمصارف الإسلامية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن مساهمة الصكوك في دعم النشاط الاستثماري طويل الأجل لدى هذه الأخيرة كان قويا.
- كما تبين أن صكوك الاستثمار كان لها دورٌ إيجابيٌّ إلى حد كبير في تعبئة الموارد وفي تخفيض نسب المخاطر ودعم مستوى الربح المصرفي العام، وفي إقامة وتحقيق تفاعل بين المصارف والأسواق المالية.
- **خطة البحث:**

وفقاً لما تقدم تم تقسيم الدراسة للعناصر التالية:

- 1- التصكيك الإسلامي كآلية للتحكم في مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية؛
- 2- تحليل سيولة وربحية مصرف السلام-الجزائر ودراسة العلاقة بينهما؛
- 3- نموذج مقترح لإدراج التصكيك الإسلامي كآلية لإدارة السيولة لدى مصرف السلام-الجزائر.
- 1- التصكيك الإسلامي كآلية للتحكم في مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:
- 1-1- مفهوم آلية التصكيك:

لقد وردت العديد من التعاريف لآلية التصكيك وسيتم عرض أهمها في مايلي:

- جاء في بيان لمجمع الفقه الإسلامي الدولي عن تعريف التصكيك بأنه: "التصكيك (التوريق الإسلامي) هو إصدار وثائق أو شهادات مالية تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعياناً أو منافع أو حقوقاً، أو خليطاً من الأعيان والمنافع والحقوق) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، تصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"⁽²⁾.

- كما عرفت آلية التصكيك بأنها: "عملية تقسيم ملكية الأعيان المؤجرة أو منافعها، أو موجودات المشروعات القائمة، أو رأس مال المضاربة أو المشاركة، أو ثمن شراء بضاعة المرابحة أو السلم أو الأعيان المصنعة أو تكلفة تصنيعها، إلى أجزاء يمثل كل منها صكاً أو سنداً أو ورقة مالية، وذلك بعرض الصكوك التي تمثل تلك الأجزاء للبيع"⁽³⁾.

وعليه يمكن تعريف آلية التصكيك الإسلامي بأنها قيام البنك بعملية تحويل الأصول أو الأعيان أو المنافع الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية إلى أوراق مالية (صكوك) متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية تلك الأصول لئتم تداولها في الأسواق المالية لتحقيق غايات مختلفة.

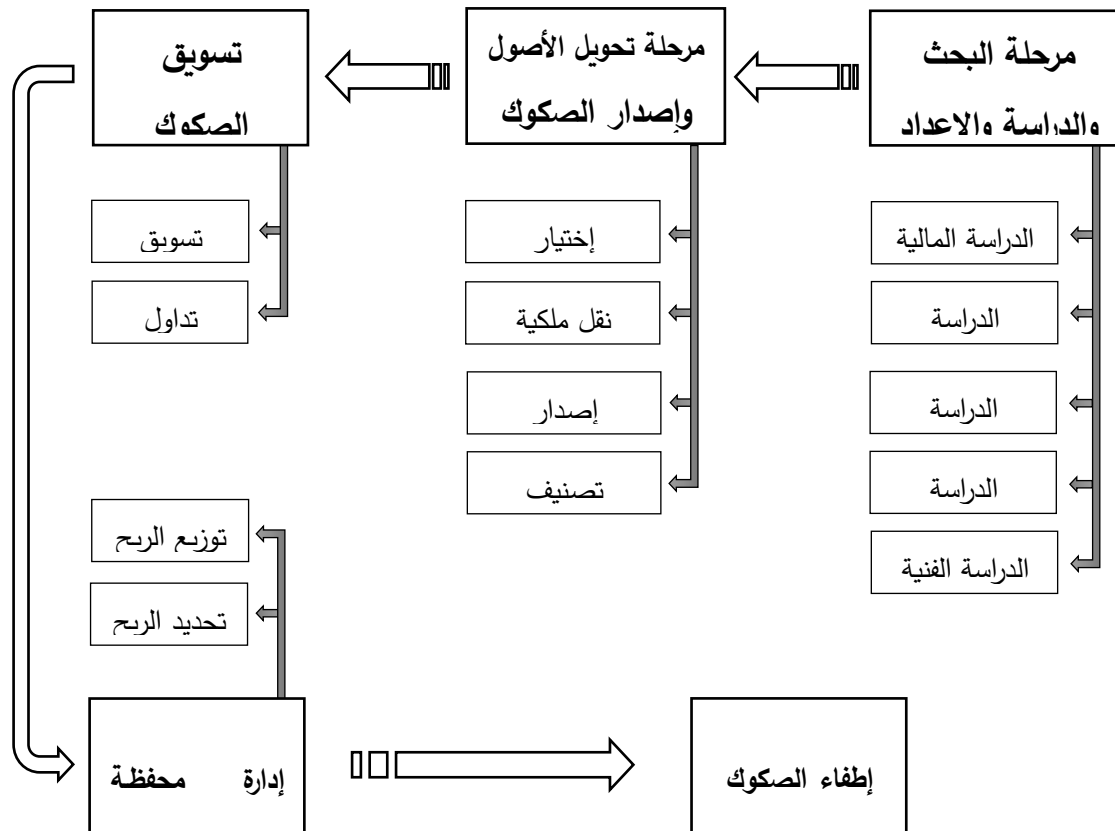
1-2- الأطراف الفاعلة في عملية التصكيك:

يتم التحكم في عملية التصكيك من خلال عدة أطراف تعمل على سير هذه العملية، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي⁽⁴⁾:

- مالك الأصل أو المنشئ: هي الجهة مالكة المشروع المنوي إقامته أو توسيعه (المحتاجة إلى السيولة أو التمويل)، وتكون إما شركة أو فردا أو حوكمة أو مؤسسة مالية تقوم باستخدام حصيلة الاكتتاب في المشروع المعين أو المحدد. لها أن تدير المشروع بنفسها، أو تفوض مديرا استثماريا للقيام بذلك. قد ينوب عنها في عملية الإصدار مؤسسة مالية وسيطة مقابل أجر أو عمولة تحددها نشرة الإصدار.
- وكيل الإصدار: هو عادة مؤسسة مالية متخصصة (شركة ذات غرض خاص) تقوم بتنظيم عملية الإصدار وإدارته وتقديم الصكوك للمستثمرين نيابة عن المصدر مقابل أجر أو عمولة تحددها نشرة الإصدار. وتكون العلاقة بين المنشئ ووكيل الإصدار على أساس عقد الوكالة بأجر.
- المشترون (المستثمرون أو حملة الصكوك): يقصد بهم الجهة الراغبة في شراء الأصول محل التصكيك بهدف الحصول على عائد. ويكون هذا الطرف إما مصرفا أو مؤسسة مالية محلية أو عالمية كبرى ذات ملاءة مالية عالية أو صندوقا استثماريا أو تحوطيا أو صندوق تقاعد أو فردا.
- مدير الإصدار: هو المؤسسة الوسيطة التي تتوب عن المكتتبين حملة صكوك الاستثمار في تنفيذ عقد الإصدار مقابل أجر معين.
- متعهد الدفع: هو المؤسسة الوسيطة التي تتعهد بدفع حقوق حملة الصكوك بعد تحصيلها.
- مدير الاستثمار (مدير الأصول): يمثل الجهة التي تتولى إدارة الاستثمار وتوجيهه وفقا للشروط المبينة في نشرة الإصدار، كما تتولى هذه الجهة إعداد الدراسات الاقتصادية اللازمة، واختيار الصيغة والطريقة التي سوف تدار بهما أموال المستثمرين. وتحدد العلاقة بين مدير الاستثمار والمستثمرين (حملة الصكوك) على أساس المضاربة أو الوكالة، فإذا كانت على أساس عقد المضاربة يكون مدير الاستثمار هو المضارب الذي يستحق نسبة شائعة من الربح الذي سيتحقق لاحقا نظير لجهده. أما إذا كانت على أساس عقد الوكالة، فيستحق الوكيل (مدير الاستثمار) أجرا معلوما.
- الأمين: يكون عادة مصرفا أو مؤسسة قادرة على القيام بمهام المصرف. وهو الطرف الذي تسند إليه مهمة حماية مصالح حملة الصكوك، والرقابة على أعمال شركة الإدارة ومدى التزامها بالشروط المنظمة لهذه العملية الاستثمارية المبينة في نشرة الإصدار. وقد يتوافق وجود الأمين منذ الترتيبات الأولى لعملية التصكيك، وقد يعين لاحقا، وذلك وفقا للقوانين السارية والعرف المتعارف عليه. والأمين بوصفه وكيلا عن حملة الصكوك فإن إنهاء خدماته تتم بإرادتهم بصفتهم الموكلين له.
- مساعد الأمين: يقوم مساعد الأمين بالمتابعة اليومية لعمليات الاستثمار.
- المتعهد بالتغطية: هو الجهة التي تلتزم بالاكتتاب فيما لا يتم الاكتتاب به من الصكوك المصدرة من قبل المستثمرين. ويحتفظ بتلك الصكوك ثم يقوم بتسويتها وبيعها تدريجيا في أسواق رأس المال.
- مؤسسات التصنيف الائتماني: تقوم هذه المؤسسات بدور أساسي في عملية التصكيك، حيث تتولى مهمة تصنيف الإصدارات المالية التي تطرح في أسواق رأس المال، وتحديد السعر العادل للأوراق المالية المصدرة.
- مجلس أوصياء: يمثل حملة الصكوك لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات، إذ إن الشركة ذات الغرض الخاص لا تكون عادة تابعة لحملة الصكوك.
- هيئة الرقابة الشرعية: هي الجهة التي تقوم بدراسة هيكل الإصدار من الناحية الشرعية ومنح شهادة شرعية باعتماد آلية عقود ومستندات الصكوك، إضافة إلى وضع المعايير الشرعية التي تضبط عملية التصكيك.

1-3- مراحل سير عملية التصكيك الإسلامي:

قبل الشروع في عملية التصكيك ينبغي القيام بالعديد من الدراسات لمعرفة إمكانية القيام بهذه العملية والجدوى منها وتمثل هذه الدراسات، ويوضح الشكل الموالي مراحل سير عملية التصكيك:
الشكل رقم 1: مراحل سير عملية التصكيك.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على سميرة مشراوي، (2015)، "أثر التصكيك في تحسين أداء المصارف الإسلامية"، مجلة الباحث، العدد 15.

2- تحليل سيولة وربحية مصرف السلام- الجزائر ودراسة العلاقة بينهما:

2-1- تعريف ونشأة مصرف السلام-الجزائر:

يعتبر مصرف السلام - الجزائر، بنكا شموليا يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. وكثيرة للتعاون الجزائري الخليجي تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

يعمل مصرف السلام_الجزائر وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، وذلك من خلال تقديم خدمات بنكية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد⁽⁵⁾.

يقدر رأس مال مصرف السلام-الجزائر ب 10 مليار دينار جزائري وذلك طبقا لنظام بنك الجزائر رقم 04-8 والمؤرخ في 2008/12/23 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر، حيث يتشكل من 5 مليون سهم تقدر القيمة الاسمية لكل سهم ب 2000 دج⁽⁶⁾.

مصرف السلام - الجزائر هو إحدى المؤسسات التي كانت ثمرة للتعاون الجزائري والإماراتي الذي تم فيه تأسيس مصرف السلام- الجزائر بتاريخ 08-06-2006 وقد تم اعتماده من طرف بنك الجزائر بتاريخ 20-10-2008 مستهدفاً تقديم خدمات بنكية مبتكرة. وفيما يلي بطاقة فنية لمصرف السلام-الجزائر:

الجدول رقم 1: بطاقة فنية لمصرف السلام-الجزائر

البيانات	بنك السلام-الجزائر
الشعار	
العنوان	حي 240 مسكن السهل الغربي الحصة ب رقم: 03 - عنابة
رأس المال الاجتماعي	21 مليار دينار جزائري
صيغ التمويلية	المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط والبيع الآجل.
هيئة الفتوى	تتشكل الهيئة الشرعية لبنك السلام- الجزائر من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم إمام بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والبنكية والمعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة العادية للبنك.
الفروع	يحتوي بنك السلام-الجزائر على 19 فرع موزعين على مختلف ولايات الوطن.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق مصرف السلام-الجزائر المتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي:

www.alsalamalgeria.com

2-2- مؤشرات سيولة وربحية مصرف السلام-الجزائر:

تتسم المؤشرات المالية بمختلف أنواعها بقدر عال من الأهمية في أقسام الإدارة المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية. وبما أن موضوع الدراسة اهتم بجانب إدارة سيولة البنوك الإسلامية، فكان من الضروري حساب مؤشرات سيولة المصرف بالإضافة إلى مؤشرات الربحية لديه وذلك لما لها من أهمية.

أولاً- مؤشر السيولة:

يعرض الجدول الموالي أهم مؤشرات السيولة لدى بنك السلام على عدة فترات زمنية.

الجدول رقم 2: نسبة سيولة مصرف السلام_الجزائر للفترة الممتدة بين(2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الاحتياطي القانوني	47,85	49,89	37,62	46,7	26,4
نسبة الرصيد النقدي	57,69	66,92	43,49	53,89	32,73
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	30,9	39,06	35,63	40,62	25,41

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على القوائم المالية لمصرف السلام - الجزائر لسنة 2014-2015-2016-2017-2018.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل النسب كما يلي:

أ- نسبة الاحتياطي القانوني: سجلت ارتفاعا بنسبة 4,17% خلال سنة 2015 وذلك راجع إلى ارتفاع إجمالي الودائع لدى بنك السلام، أما خلال سنة 2016 فقد سجلت النسبة انخفاضا معتبرا يقدر بـ 24,5% لتصل إلى 37,62% بالرغم من مواصلة ارتفاع إجمالي الودائع لدى المصرف. لتشهد النسبة ارتفاعا آخر خلال سنة 2017 حيث بلغت 46,7%، بينما سجلت في 2018 إنخفاضا كبيرا بلغت نسبته 43,46% لتصل النسبة إلى مقدار 26,4%.

ب- نسبة الرصيد النقدي: سجلت ارتفاعا نسبته 15,99% مقارنة بـ 2014، وهو ما يدل على أن النقدية السائلة أكثر من النقدية المتأتية من الودائع غير الموظفة. بينما سجلت نسبة 43,49% خلال سنة 2016 أي أن النسبة انخفضت بحوالي 35,04% مقارنة بسنة 2015 بالرغم من ارتفاع إجمالي الودائع. أما خلال سنة 2017 فقد سجلت النسبة ارتفاعا لتصل إلى 53,89% نظرا للارتفاعات السنوية المتواصلة لإجمالي الودائع، بينما شهدت سنة 2018 انخفاضا كبيرا بلغت نسبته 39,26% لتسجل النسبة خلال هذه السنة مقدار 32,73% هذا ما يعكس تحكم البنك في نقديته بالرغم من ارتفاع ودائعه.

ج- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: شهدت هذه النسبة مراحل ارتفاع وانخفاض متوالية، حيث سجلت خلال السنتين 2014-2015 ارتفاعا بنسبة 26,40%. أما خلال سنة 2016 فشهدت النسبة انخفاضا بمقدار 8,78% حيث بلغت 35,63% بالرغم من ارتفاع إجمالي ودائع العملاء وهو ما يعكس كفاءة إدارة البنك في توظيفه السيولة النقدية. أما خلال سنة 2017 فسجلت النسبة ارتفاعا آخر بنسبة 14% لتصل إلى 40,62% وذلك راجع لتوفر البنك على أرصدة نقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي مقارنة بـ 2016، غير أن سنة 2018 قد شهدت نفس سلوك مثيلاتها من النسب حيث سجلت خلال هذه السنة انخفاضا بمقدار 37,48% مقارنة بسنة 2017، مسجلة نسبة 25,41%.

انطلاقا من التحليل المقدم لنسب السيولة يمكن استنتاج أن مصرف السلام - الجزائر يسجل مستويات عالية من السيولة، أي أن هذا الأخير يعاني من نفس المشكل التي تعاني منها معظم البنوك الإسلامية، وهو مشكلة الفائض في السيولة. وذلك لتفادي الوقوع في حالة العجز فيها والتي تؤدي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات الأمر الذي يهدد حياة واستمرارية المصرف. كما يحتفظ مصرف السلام - الجزائر بنسب سيولة عالية بسبب نقص أدوات وتقنيات إدارة السيولة وعدم تقديم بنك الجزائر لخدمة المسعى الأخير للسيولة.

ثانيا- مؤشر الربحية:

يحدد مصرف السلام - الجزائر مدى قدرته على توليد أرباح صافية انطلاقاً من نسبتين ماليتين هما العائد على الأصول والتي تعبر عن مدى نجاعة إدارة أصولها من أجل توليد أرباح، أما النسبة الثانية التي يعتمد عليها البنك فهي معدل العائد على حقوق الملكية والتي تعبر عن مقدار الربح الصافي وراء كل وحدة نقدية مستثمرة من أصول البنك. ويعرض الجدول التالي مقدار النسبتين على فترات زمنية مختلفة لدى بنك السلام.

الجدول رقم 3: نسبة ربحية مصرف السلام_الجزائر للفترة الممتدة بين (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
العائد على الأصول ROA	3,8	0,74	2,03	1,37	2,19
العائد على حقوق الملكية ROE	9,88	2,1	7,02	7,13	13,97

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً القوائم المالية لمصرف السلام - الجزائر لسنة 2014-2015-2016-2017-2018.

(الوحدة: %)

من خلال الجدول أعلاه يمكن تقديم التحليل التالي:

أ- **العائد على الأصول:** بلغ نسبة 3,8% خلال السنة 2014 ليشهد بعد ذلك انخفاضا حادا يقدر بنسبة 80,52% خلال سنة 2015. أما في سنة 2016 فقد سجلت النسبة ارتفاعا ملحوظا بمقدار 174,32% لتصل إلى 2,03%. بينما سجلت انخفاضا بنسبة 32,51% مسجلة 1,37% خلال سنة 2017، بينما سجلت نسبة العائد على الأصول أعلى مستوياتها خلال 2018 ب 2,19%.

ب- **العائد على حقوق الملكية:** على العموم شهدت هذه النسبة نفس المنحى الذي شهدته النسبة السابقة، حيث سجلت خلال سنة 2014 نسبة 9,88% لتشهد انخفاضا كبيرا خلال سنة 2015 بنسبة 78,74% لتصل إلى 2,1%. لتتدارك هذه النسبة الوضع خلال 2016 وتستقر عند 7,02%. أما خلال سنة 2017 فقد سجلت نسبة 7,13%. لتواصل النسبة على نفس المنحى لتسجل ارتفاعا آخر بمقدار 95.51% مسجلة أعلى معدل عائد على حقوق الملكية ب 13,94% في سنة 2018 نظرا للنمو الكبير التي شهدته النتيجة الصافية لهذه السنة.

انطلاقاً من التحليل المقدم لنسب الربحية لدى مصرف السلام - الجزائر يمكن استنتاج تسجيل المصرف لمعدلات ربحية متفاوتة خلال سنوات الدراسة، حيث إنه بمقارنة نسب السيولة مع معدلات الربحية لدى المصرف سيلاحظ وجود تناسب عكسي بينهما أي أنه كلما ازدادت نسب سيولة المصرف انخفضت معدلات ربحيته.

2-2- دراسة العلاقة الإحصائية بين سيولة وربحية مصرف السلام - الجزائر:

سيتم في هذا العنصر دراسة العلاقة الموجودة بين سيولة وربحية مصرف السلام - الجزائر، حيث سيتم اختبار العلاقة الإحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية والذي يعبر عن ربحية مصرف السلام - الجزائر، وبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تمثل سيولة مصرف السلام - الجزائر. ويكمن الهدف من دراسة العلاقة الإحصائية بين سيولة وربحية المصرف في معرفة تأثير احتفاظ المصرف بمستويات السيولة التي يشهدها على مبدأ تعظيم الأرباح الذي يبقى الهدف الأسمى لبقاء واستمرارية أي مؤسسة مالية. بحيث:

- المتغير المستقل (X)، والذي يمثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

- المتغير التابع (Y)، والذي يمثل معدل العائد على حقوق الملكية.

ولاختبار العلاقة بين المتغيرين تم اختبار معامل الارتباط الذي يعتبر طبيعة العلاقة وقوتها بينهما، وكذلك اختبار المعامل الخطي البسيط للتوصل إلى معامل التحديد من أجل معرفة نسبة التغيرات في المتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) التي تفسر التغيرات التي تطرأ في المتغير التابع. والجدول الموالي يوضح كلا المتغيرين:

الجدول رقم 4: نسب سيولة وربحية مصرف السلام - الجزائر للفترة الممتدة بين (2011-2018)

المتغيرات	x	y
2011	0,3771	0,0877
2012	0,3223	0,0986
2013	0,2535	0,1003
2014	0,3090	0,0988
2015	0,3906	0,0210
2016	0,3563	0,0702
2017	0,4052	0,0713
2018	0,2541	0,1397

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على القوائم المالية لمصرف السلام - الجزائر للسنوات من 2011 إلى 2018.

أ- اختيار معامل الارتباط:

سوف يتم التوصل إلى علاقة وقوة الارتباط بين متغيرين انطلاقاً من معامل "بيرسون" والذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$R = \frac{n\sum xi.yi - \sum xi \sum yi}{\sqrt{n\sum xi^2 - (\sum xi)^2} \times \sqrt{n\sum yi^2 - (\sum yi)^2}} \quad (1)$$

الجدول رقم 5: نسب المتغيرات لإيجاد معامل الارتباط

السنوات/المتغيرات	Xi	Yi	Xi . Yi	X ²	Y ²
2011	37,71	8,77	330,72	1422,04	76,91
2012	32,23	9,86	317,79	1038,77	97,22
2013	25,35	10,03	254,26	642,62	100,6
2014	30,9	9,88	305,29	954,82	97,61
2015	39,06	2,1	82,03	1525,68	4,41
2016	35,63	7,02	250,12	1269,49	49,28
2017	40,62	7,13	289,62	1649,98	50,83
2018	25,41	13,97	354,98	645,67	195,16
المجموع	266,91	68,76	2184,81	9149,07	672,02

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام - الجزائر للسنوات من 2011 إلى 2018.

(الوحدة: %)

بالتعويض في المعادلة (1):

$$R = \frac{[8(2184,81)] - [(266,91)(68,76)]}{\sqrt{8(9149,07) - (266,91)^2} \times \sqrt{8(672,02) - (68,76)^2}} = 0,7773$$

- تبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي ($R=0,7773$) أي دليل على وجود علاقة عكسية قوية بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول)، وهو الأمر الذي يشير في الأخير إلى العلاقة العكسية بين سيولة مصرف السلام وربحيته، بمعنى أنه كلما ارتفعت السيولة انخفضت ربحية البنك والعكس بالعكس، وهذه نتيجة طبيعية لزيادة السيولة تعني أن هناك نقدية معطلة وغير مستغلة لدى البنك وبالتالي ضياع فرصة استثمارها.

ب- تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى:

عند استعمال طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم خط الانحدار المقدر، فإن أفضل القيم من كل α (ثابت الانحدار) و β (معامل الانحدار) يمكن إيجادها باستعمال المعادلات التالية:

$$\beta = \frac{n\sum xi.yi - \sum xi.\sum yi}{n\sum xi^2 - (\sum xi)^2} \dots\dots\dots (2)$$

$$\alpha = \bar{y} - \beta\bar{x} \dots\dots\dots (3)$$

يتكون نموذج الانحدار من الشكل:

$$y^* = \alpha + \beta x \dots\dots\dots (4)$$

بالاستعانة ببيانات الجدول السابق فإن:

$$\beta = \frac{[8(2184,81)] - [(266,91)(68,76)]}{8(9347,07) - (266,91)^2} \approx (-0,25)$$

$$\alpha = \frac{68,76}{8} - (-0,25) \frac{266,91}{8} = 16,93$$

بناء على حسابات فترة الدراسة كانت عبارة نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$y^* = 16,93 - 0,25x$$

ج- حساب معامل التحديد بين المتغيرين:

لاختبار مدى توافق ومصادقية النموذج المعتمد سيتم حساب معامل التحديد بالعلاقة التالية:

$$r^2 = \frac{\sum (y-y^*)^2}{\sum (y-\bar{y})^2} \dots\dots\dots (5)$$

ويبين الجدول الموالي بعض الحسابات الضرورية لإيجاد معامل التحديد: (الوحدة: %)

الجدول رقم 6: نسب المتغيرات لإيجاد معامل التحديد بين المتغير المستقل والمتغير التابع

(Yi - Yi*) ²	(Yi - \bar{Y}) ²	Yi - Y*	Yi - \bar{Y}	Y*	Yi	Xi	السنوات
1,6 1	0,03	1,27	0,18	7,5	8,7 7	37, 71	2011
0,9 8	1,61	0,99	1,27	8,87	9,8 6	32, 23	2012
0,3 1	2,07	(0,56)	1,44	10,59	10, 03	25, 35	2013

0,4 6	1,66	(0,68)	1,29	9,2	9,8 8	30, 9	2014
25, 6	42,12	(5,06)	(6,29)	7,16	2,1	39, 06	2015
1	2,46	(1)	(1,57)	8,02	7,0 2	35, 63	2016
0,1 2	2,13	0,36	(1,46)	6,77	7,1 3	40, 62	2017
11, 56	28,94	3,4	(5,38)	10,57	13, 97	25, 41	2018
41 ,64	81,02	-	-	-	-	-	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام_الجزائر للسنوات من 2011 إلى 2018.

$$\bar{Y} = \frac{\sum yi}{n} = \frac{68,76}{8} = 8,59$$

من مخرجات الجدول أعلاه فإن:

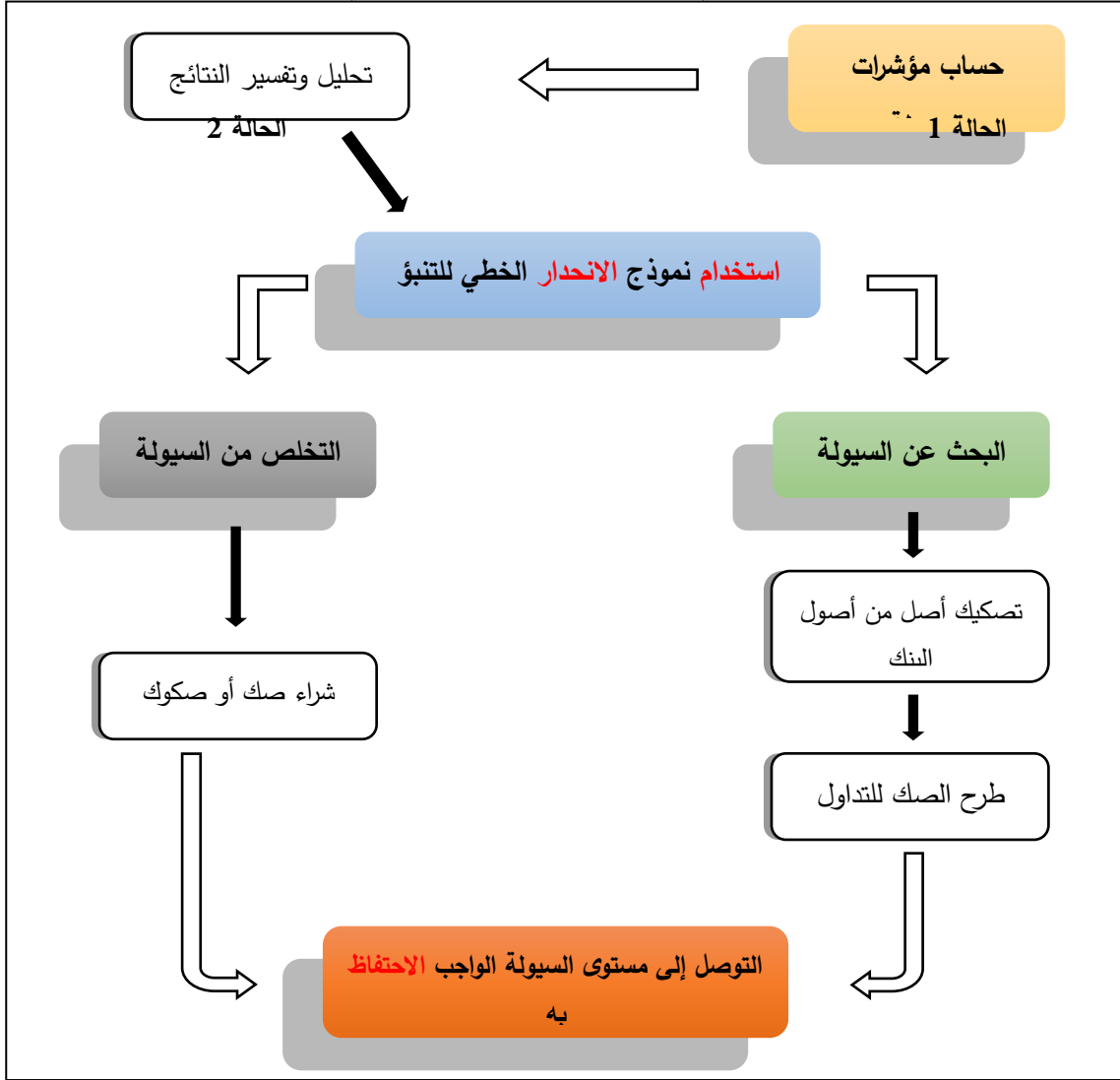
$$r^2 = \frac{\sum(y - y^*)^2}{\sum(y - \bar{y})^2} = \frac{41,64}{81,02} = 0,5139$$

بلغ معامل التحديد بين المتغيرين حوال **0,51** وهذا ما يشير إلى أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تقدر ما قيمته **51%** من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية، بمعنى أن **51%** من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالسيولة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تندرج في النموذج.

2-3- نموذج مقترح لتبني التصكيك الإسلامي كآلية لإدارة السيولة لدى مصرف السلام -الجزائر:

سيتم في هذا العنصر تقديم مخطط مقترح يوضح أهم المتطلبات التي يجب على مصرف السلام -الجزائر أخذها بعين الاعتبار لكي يكون هناك نجاح في إمكانية تبني آلية التصكيك الإسلامي على مستواه، خاصة أنه تم مؤخرا التطرق إلى الصيرفة الإسلامية بجدية أكثر من قبل الدولة محاولة جعل إياها التوجه الجديد لها، ليبقى هذا المخطط مجرد اقتراح مستقبلي في حال توفير الدولة سوقا مالية إسلامية يتم فيه تداول منتجات الهندسة المالية الإسلامية، ذلك أن الخزينة العمومية لا تتعامل بمثل هذا النوع من المنتجات الإسلامية مثل الصكوك الإسلامية وغيرها من المنتجات الأخرى. فيما يلي عرض نموذج يبين أهم النقاط لتبني آلية التصكيك:

الشكل رقم 2: نموذج مقترح لتبني آلية التصكيك لإدارة السيولة في مصرف السلام-الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحثين

يوضح النموذج المقترح أعلاه كيفية العمل بمنتجات التصكيك الإسلامي كآلية لإدارة السيولة لدى مصرف السلام-الجزائر، ويجب الإشارة قبل كل شيء إلى أن نواة هذا النموذج أو أساس عمله مبني على نموذج الانحدار الخطي البسيط بين ربحية وسيولة المصرف وذلك بسبب مساهمته في التنبؤ بمقدار السيولة الأمثل الذي يمكن من التوصل إلى مقدار الربح المستهدف لدى المصرف. وفيما يلي تقديم لشرح مفصل للنموذج المقترح.

أولاً- حساب مؤشرات السيولة: تعتبر هذه النقطة تمهيدا لسير النموذج، إذ تستلزم حساب نسب سيولة البنك لآخر فترة محاسبية، حيث تزداد الدقة في التوصل إلى مقدار السيولة الواجب الاحتفاظ به كلما اعتمد البنك على إعداد ميزانيات مالية بشكل دوري (ربع سنوية، ثمن سنوية) أو توفير النسبة كلما تطلب الأمر ذلك.

ثانياً- تحليل وتفسير النتائج: يتم تحليل وتفسير نسب السيولة المتوصل إليها في المرحلة السابقة لغرضين أساسيين هما:

- معرفة وضع وحالة السيولة التي يعمل في ظلها البنك؛
- معرفة الأصل الذي سيتم تصكيكه للحصول على سيولة أو نوعية الأصل المراد الاستثمار فيه انطلاقاً من عملية التصكيك.

ثالثاً- استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ: تعتبر مخرجات هذه المرحلة نواة عمل هذا النموذج المبني أساساً انطلاقاً من مبدأ تقدير مستوى السيولة الأمثل الذي يساهم في تعظيم أرباح البنك أو التوصل إلى مستوى الربح المستهدف لديه، ولفهم آلية عمل نموذج الانحدار الخطي البسيط بغرض التوصل إلى مقدار السيولة الأمثل سيتم الاستعانة بالمثال التالي:

لمثال:

بما أن معادلة الانحدار الخطي بين ربحية وسيولة مصرف السلام-الجزائر خلال فترة الدراسة كانت:

$$Y = 16.93 - 0,25 X$$

وبافتراض أن الربح المستهدف أو معدل العائد على حقوق الملكية المستهدف هو:

$$ROE = 11\%$$

فإنه بتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط يتم التوصل إلى مقدار السيولة الأمثل عن طريق التعويض في

المعادلة كما يلي:

$$Y = 16.93 - 0,25 X$$

$$11 = 16.93 - 0,25 X$$

$$0,25 X = 5,93$$

$$X = \frac{5,93}{0,25}$$

$$X = 23,73\%$$

أي أن مقدار السيولة الأمثل الذي يعظم أرباح البنك هو عندما تكون نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تساوي 23,73%.

رابعاً- مرحلة موازنة السيولة: وهي المرحلة التي تلي استخدام نموذج الانحدار الخطي، إذ يتم خلالها مقارنة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى البنك خلال فترة (t) مع النسبة المتوصل إليها انطلاقاً من معادلة خط الانحدار، حيث تنتج عن ذلك حالتان:

- حالة البحث عن السيولة، وتتحقق فيما تكون X أكبر من نسبة السيولة خلال الفترة t.

- حالة التخلص من السيولة عن طريق استثمارها، وذلك عندما تكون X أقل من نسبة السيولة خلال الفترة t.

ويتيم البحث عن السيولة أو استثمارها في حدود النسبة المثلى فيما بعد حسب الحالة التي تقرر انطلاقاً من معادلة الانحدار، فالبنك سيقوم بتصكيك أصل من أصوله وطرحه للتداول في حالة البحث عن السيولة، أو يقوم بالاستثمار في الصكوك في حالة وجود فائض وجب التخلص منه، ليتم في الأخير تحديد مستوى السيولة الواجب الاحتفاظ به.

خاتمة:

تسعى البنوك الإسلامية من خلال الاستفادة من منتجات الهندسة المالية الإسلامية إلى العمل بالبدل المشروع للتوريق التقليدي ألا وهو التصكيك الإسلامي ومنتجاته التي أثبتت وجودها في حقبة قصيرة الأجل، ما جعل الدول الغربية تتسارع في إصدار التشريعات القانونية والضريبية المنظمة لها. إلا أن هذه الآلية لم تلق نفس القدر من الأهمية في الدول العربية وبالأخص في الجزائر بالرغم من الصعوبة التي تشهدها إدارة سيولة البنوك الإسلامية

لديها. حيث أنه بعد الدعم الذي أصبحت تلقاه الصيرفة الإسلامية من قبل الحكومة مؤخرا وجب النظر إلى مشكلة البنوك الإسلامية في إدارة سيولتها وسن التشريعات التي توفر منتجات التصكيك الإسلامي التي ثبتت أنها إحدى أهم الأدوات التي إن وفرت لها متطلبات النمو والنجاح من قوانين تضبطها وتدعمها، سيكون لها الأثر البالغ في إدارة سيولة البنوك الإسلامية.

◀ **نتائج البحث:** تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- حسن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية يكمن في الموازنة بين الإبقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين، واستثمار جزء منها لتحقيق أرباح؛
- تعتبر كفاءة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ضرورة ملحة نظرا لتأثيرها وعلاقتها المباشرة مع ربحية البنك.
- تعتبر الصكوك الإسلامية من بين منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي تم ابتكارها لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وكبديل للأدوات الإستثمارية التقليدية؛
- يرجع السبب الرئيسي وراء عدم تداول وإستعمال الصكوك الإسلامية من قبل البنوك الإسلامية الجزائرية إلى غياب التشريعات التي توطئها وافتقار البنية التحتية اللازمة لذلك؛
- تعمل آلية التصكيك على حل مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية الجزائرية من خلال تقديمها لأصول قابلة للتسيير بسرعة وبتكلفة قليلة؛
- يعتبر مصرف السلام - الجزائر رائدا في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كما ثبتت نجاعة إدارة السيولة لديه إلى حد بعيد بالرغم من عدم توفر الظروف الملائمة من أدوات وتقنيات إدارة السيولة التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وضعف البنى التحتية.

◀ **التوصيات والاقتراحات:**

- على ضوء النتائج المتوصل إليها فإنه يمكن تقديم عدد من التوصيات التي من شأنها تفعيل دور التصكيك والاستفادة منه لإدارة سيولة البنوك الإسلامية في الجزائر، ومنها:
- ضرورة الملائمة بين مستويات السيولة واعتبارات الربحية في البنوك الإسلامية، إذ يجب الإحتفاظ بذلك المستوى من السيولة الذي يسمح بتنظيم الأرباح منجهة ومواجهة سحب المودعين وتلبية إحتياجات العملاء منجهة أخرى، كما يجب الإشارة إلى ضرورة إعتداد البنوك الإسلامية على الودائع الإستثمارية طويلة الأجل بشكل أكبر؛
- توفير نظام رقابة داخلي فعال يختص بفحص مستويات السيولة دوريا للتحقق من مد كفاية سياسة إدارة السيولة وحسن تنفيذها.
- ضرورة توفير وإستخدام البنك المركزي للصكوك الحكومية الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية والمالية للتأثير على حجم المعروض النقدي وكآلية لوصول دعمه للبنوك الإسلامية بما يتوافق ومبادئها.
- مراجعة الأسس والقواعد التي تبنى عليها السياسة النقدية والتحقق من مدى إنفاقها مع الإطار الهيكلي للبنوك الإسلامية، لأن معظم السياسات النقدية في الجزائر مبنية على أسس كلاسيكية تعتمد على التغير في سعر الفائدة التي لا تتماشى وخصوصية البنوك الإسلامية ما يزيد من تعقيد إدارة السيولة لديها؛
- هناك بعض المتطلبات الأساسية التي يجب على الدولة الجزائرية القيام بها لتوفير الظروف الملائمة واللازمة لتطبيق آلية التصكيك كتوفير الإطار القانوني الذي يعمل على ضبط عمليات التصكيك وتنظيم العلاقات بين الأطراف وحماية حقوقهم، والعمل أيضا على توفير المناخ الإستثماري الملائم؛

- تطوير مؤسسات البنية التحتية من هيئات التصنيف والتقييم وهيئات الرقابة الشرعية والأسواق المالية الإسلامية، لتسهيل عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية في البنوك الجزائرية؛
- ضرورة توفيق مصرف السلام - الجزائر بين مستويات السيولة الواجب الاحتفاظ بها ومعدلات الربحية المرجو تحقيقها استنادا على معادلة الانحدار الخطي المتوصل إليها.
- في حال ما تم اعتماد الصكوك الإسلامية في الجزائر، وتم سن القوانين التي توطر العمل بها، يجب على مصرف السلام - الجزائر الأخذ بعين الاعتبار النموذج المقترح لتبني الصكوك الإسلامية كآلية لإدارة سيولته.
- الإحالات والهوامش**

1- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

- 2- سميرة مشراوي، (2015)، "أثر التصكيك في تحسين أداء المصارف الإسلامية"، مجلة الباحث، العدد 15، ص 246.
- 3- بختي عمارية، (2017)، "التصكيك البنكي الإسلامي في تنمية الاقتصاد الإماراتي"، مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية، العدد 02، ص 184.
- 4- زيتوني عبد القادر، (2017)، "دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 135 - 137.
- 5- الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف السلام-الجزائر www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2022/04/12 الساعة 11:00 صباحا.
- 6- التقرير السنوي لمصرف السلام-الجزائر لسنة 2018 المتوفر على الموقع www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2022/04/15، على الساعة 15:30 مساء، ص 66 (بتصرف).

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً - الكتب:

- 1- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، (2008)، "العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 2- علي سيد إسماعيل، (2018)، "مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية"، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 3- فاروق فخاري؛ نورة زيبيري، (2018)، "الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية"، المجلد 02، العدد 02.
- 4- فهمي بن معيز، (2016)، "سيولة البنك الإسلامي ودور الصكوك"، الطبعة الأولى، مكتبة تونس للنشر، تونس. ثانيًا- المداخلات والمنشورات العلمية:
- 5- بختي عمارية، (2017)، "التصكيك البنكي الإسلامي في تنمية الاقتصاد الإماراتي"، مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية، العدد 02.
- 6- درويش محمد الطاهر وآخرون، (2018)، "صكوك التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل عمليات السوق المفتوحة - تجربة البنك المركزي السوداني"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4، العدد 8.
- ثالثًا- رسائل الماجستير والدكتوراه:**
- 7- زيتوني عبد القادر، (2017)، "دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 8- صالح مفتاح، (2007)، "السيولة والربحية في البنك التجاري"، أطروحة دكتوراه في علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 9- معارفي فريدة (2015/2014)، "إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- 10- نزار سناء، (2016)، "دور آلية التوريق المصرفي والتصكيك الإسلامي في سوق رأس المال"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
رابعاً- التقارير السنوية:
- 11- التقارير السنوية لمصرف السلام-الجزائر للسنوات (2012-2018).
خامساً- المواقع الإلكترونية:

www.alsalamalgeria.com